الأنباء
الاحد 1 يوليو 2012

جنبلاط: الاعتصام موجه ضد رئيس الجمهورية

سليمان لفتح طريق صيدا بالحسنى وشربل مع الحل السلمي

الأسير لـ «الأنباء»: لن نفتح الطريق حتى لو تدخل العرب

التيار «الاسيري» مازال يحتل الطريق الرئيسي الى الجنوب من مدخل عاصمة الجنوب صيدا، في وقت انكفأت الاطراف الاخرى، وبينها حراق الدواليب، عن بوابات العاصمة بيروت، وبعض شوارعها الداخلية، والقوى العسكرية المعززة بالدبابات وناقلات الجند المدرعة، على سلاحها عند زوايا الشوارع الرئيسية لصيدا، منعا للاحتكاك بين المعتصمين الاسيريين، ومن قد يكونون معترضين على اعتصامهم، وصدا لأي محاولة من انصار الشيخ احمد الاسير لمد الاعتصام الى مدخل صيدا البحري، مما قد يقفل الطريق الى الجنوب تماما، وهذا يمثل استفزازا واضحا.

كل المساعي ورفع الاغطية السياسية الصيداوية عن تحرك الشيخ الاسير لم تنجح في طي خيمة اعتصامه، وقد تخطى الفعاليات السياسية والدينية للمدنية ليواصل اعتصامه ضد استمرار انتشار سلاح حزب الله، وما يفرضه من هيمنة سياسية، وهو ما يؤيده فيه كثيرون، لكنهم يخالفونه الاسلوب والطريقة، ففعاليات صيدا، وبالذات تيار المستقبل، تطالب ومعها 14 آذار، بضب هذا السلاح تحت مظلة الجيش اللبناني، لكن ليس بالطريقة المباشرة والمستفزة التي يتبعها امام جامع بلال بن رباح في ضاحية صيدا الشرقية.

ونقل عن الرئيس ميشال سليمان طلبه الى القيادات العسكرية والامنية العمل على فتح «الاوتوستراد الشرقي بالحسنى، وخلال اليومين المقبلين».

وقالت صحيفة «الاخبار» نقلا عن «وزير مقرب» ان الرئيس سليمان يرفض ان تسقط الدولة من بين يديه وفي عهده، وعلى هذا الاساس فان خياراته مفتوحة، وعندما تكون الدولة مهددة بالانهيار فليس هناك من مجال للوقوف عند النص الدستوري، لانه في هذه الحال يصبح الناس الذين على الارض هم النص، لا الكلمات التي على الورق.

وزير الداخلية مروان شربل، قال انه يتولى شخصيا معالجة اعتصام الشيخ الاسير، مبديا الامل بحل الامور بطريقة سلمية، حتى ولو استغرق الامر بعض الوقت.

وقال: لبنان بحاجة الآن، لكل يوم امني مكثف، لكن العناصر الامنية المتوافرة ليست قادرة على توفير الامن المكثف على مدى 365 يوما.

بالمقابل، يقول الشيخ الاسير ردا على الاتصالات الكثيفة معه، ان من المستحيل فتح هذا الطريق في حال رفض حزب الله تسليم سلاحه، مشيرا الى انه طلب من مؤيديه في كل المناطق اللبنانية عدم التحرك، وان يكونوا على جهوزية تامة، محذرا من اي محاولة لرفع الاعتصام بالقوة.

وفي اتصال لـ «الأنباء» مع الشيخ الاسير قال ان اجتماع فعاليات صيدا لا يعني لي شيئا والحمد لله، لقد اجتمع الخصوم في صيدا ضدنا، وهذا ان دل على شيء فانما يدل على قوة هيمنة السلاح على المجتمعين، وتساءل عما فعله هؤلاء ضد هيمنة السلاح؟ لقد ذهبوا الى الدوحة تحت وطأة السلاح وزاروا بشار المجرم تحت وطأة السلاح ودخلوا الضاحية الجنوبية ليساوموا على دم الشهيد رفيق الحريري، وها هم الآن يبيعون ابن صيدا رخيصا لانقاذ سلاح حزب الله وحركة امل.

وردا على سؤال اكد الشيخ الاسير أنه لو حتى اتفقت السعودية وقطر وايران على ازالة الاعتصام فلن نترك مكان الاعتصام حتى تتحقق مطالبنا، مشيرا الى انه يحترم الرئيس ميشال سليمان ويخجل امامه وامام اي مسؤول يحترمه في حال طلب منه ازالة للاعتصام الا انه لم يعد قادرا على العيش في بلد يسيطر فيه السلاح الذي اهان كرامتنا ووجودنا.

وفيما لم يفصح الشيخ الاسير عن الخطوات الكبيرة التي كان اعلن عنها اكتفى بالاشارة الى خطوات تصعيدية سلمية اذا لم تتحقق مطالبنا، موضحا ان الاعتصام سيبقى في الوقت الراهن قائما على الاوتوستراد الشرقي بجانب مسجد الرئيس الشهيد رفيق الحريري ولن ينقله حاليا الى الاوتوستراد البحري.

واذ اكد الاستمرار في الاعتصام حتى تحقيق المطلب المرفوع لفت الى غياب المساعي الجدية لمعالجة السلاح كل السلاح خارج الدولة، وقال اما اننا نعيش في غابة او اننا في دولة، مشيرا الى ان هيمنة السلاح قد اخلت بالتوازن في لبنان مطالبا الجهات الرسمية الوقوف الى جانبه الآن مطلبه يصب في مصلحة إعادة دور الدولة والمؤسسات وهيبة الجيش.

وعن الاتصال الهاتفي الذي اجراه وزير الداخلية مروان شربل به وما دار من حديث أوضح الشيخ الأسير ان وزير الداخلية تمنى عليه فض الاعتصام ونصحني بفتح الطريق لأنه يخاف من طابور خامس او تعرض المعتصمين لخطر او فتنة تدبر من هنا وهناك.

وردا على سؤال حول استحالة تحقيق مطلبه في الوقت الحالي في وقت تبحث طاولة الحوار في وضع استراتيجية دفاعية قال الشيخ الاسير ماذا أنتجت طاولة الحوار عبر السنوات الفائتة؟ لا شيء، وسأل ما هو الطرح الموجود اليوم على طاولة الحوار لمعالجة مشكلة السلاح خارج الدولة؟ وقد سمعنا موقف تيار المستقبل بعد الاجتماع الثاني لطاولة الحوار يوم الاثنين الفائت الذي قال انه لم يلمس جدية من قبل حزب المقاومة لوضع استراتيجية دفاعية، لافتا الى موقف رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد لدى انعقاد الجلسة الأولى في يونيو الفائت، عندما هدد وتوعد وخون من يطالب بمعالجة سلاح المقاومة، وقال ان معالجة موضوع السلاح تتطلب قرارا سياسيا من اقطاب الحوار.

من جانبه، رئيس جبهة النضال الوطني وليد جنبلاط ذكّر بما توصلت إليه طاولة الحوار الوطني حول السلاح والاتفاق على معالجته في اجواء هادئة وإيجابية معتبرا ان ما يحصل موجه ضد الرئيس ميشال سليمان وجميع اللبنانيين. وأكد جنبلاط للنهار البيروتية قوله ان من الخطأ العودة الى 7 مايو جديد، وقال الخطأ لا يعالج بالخطأ، وبقطع الطرق وبتعطيل حياة المواطنين في صيدا والجنوب، داعيا الجميع الى تذكر وصية الرئيس الشهيد رفيق الحريري ونهج الاعتدال الذي ارساه في دعم الدولة.

بالمقابل تداعت الفعاليات الاقتصادية في صيدا الى مسيرة عند الخامسة عصرا احتجاجا على قطع طريق صيدا الجنوبي. من جهته، رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله هاشم صفي الدين حذر من الخطاب التحريضي واعتبر ان ما سمعه من فعاليات مدينة صيدا يحمي المدينة ولبنان.

ورأى صفي الدين ان التجني لايزال قائما على المقاومة وسلاحها، مؤكدا ان ذلك لن يجعلها تضعف وقال ونحن على ابواب ذكرى حرب يوليو نطرح استراتيجية دفاعية حقيقية.

● بيروت ـ عمر حبنجر
اتحاد درويش

جانب من اعتصام أنصار الشيخ احمد الأسير في صيدا (محمود الطويل)

الأسير يؤكد بقاء الاعتصامات في صيدا ما لم تتحقق المطالب ويحذر من انتقالها إلى الأوتوستراد البحري

منحة سعودية للأردن بقيمة مليار دولار

إخوان الأردن والحراك الشركسي يطالبان بقانون انتخاب يضمن تمثيلاً حقيقياً للشعب

عمان ـ يو. بي. آي: طالب حزب جبهة العمل الإسلامي الجناح السياسي لحركة الإخوان المسلمين في الأردن والحراك السياسي الشركسي بإقرار قانون انتخابي ديموقراطي يضمن تمثيلا حقيقيا للشعب وأكدا أن هذا المطلب ضرورة وطنية لا تحتمل التأجيل وحذرا من أي مماطلة في التأخير.

وقال حزب جبهة العمل الإسلامي والحراك الشركسي في بيان مشترك صدر عنهما أمس إن «الإصلاح الشامل والحقيقي الذي يضمن للشعب أن يكون مصدر السلطات ينتخب سلطته التشريعية ويشكل حكومته وفقا للقواعد الديموقراطية ضرورة وطنية لا تحتمل التأجيل وكل مماطلة في تحقيق الإصلاح تحمل الوطن كلفا عالية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

وطالب البيان بـ «إقرار قانون انتخاب ديموقراطي يضمن تمثيلا حقيقيا للشعب» مؤكدا أن «هذا المطلب ضرورة وطنية».

وأكد الطرفان «رفضهم القاطع للقانون (قانون الانتخابات) بصيغته التي أقرها مجلس النواب والأعيان».

وقالا إنه «جاء تكريسا لقانون الصوت الواحد المجزوء الذي طبق منذ عام 1993 والذي كانت له تداعيات خطيرة على مختلف الصعد حيث شوه الحياة النيابية وغيب دور الرقابة ومزق النسيج المجتمعي». وأوضح البيان أن «النظام الانتخابي المقبول في هذه المرحلة هو الذي يجمع بين القائمة النسبية الوطنية بنسبة 50٪ ودوائر متوازنة تراعي الأبعاد السكانية والجغرافية والتنموية بنسبة 50٪ ينتخب فيها الناخب مرشحين بعدد المقاعد المقررة للدوائر الانتخابية».

وأكد الحراك السياسي الشركسي على «حق الشركس بمقعد نيابي في الدائرة الثالثة نظرا لوجود أكثر من 22 ألف ناخب شركسي». وطالب الحراك بـ «حق الشراكس في المساواة مع الشرائح الاجتماعية الأخرى من حيث نسبة المقاعد المخصصة لهم إلى مجموع السكان».

ورأى البيان أن الحراك الجماهيري «تعبير حضاري كفله الدستور والقوانين والأعراف الدولية ومن حق جماهير الشعب الأردني بل من واجبها مواصلة الحراك السلمي حتى تحقيق أهدافها في أجواء سليمة بعيدا عن أي مضايقات تستهدف إعاقة الحراك»، ويبلغ عدد الشركس في الأردن بين 100 و120 ألفا.

من جانب آخر، رجحت مصادر حكومية أردنية حصول المملكة على منحة من السعودية تبلغ مليار دولار على دفعتين: الأولى ستكون خلال يوليو المقبل بمقدار 500 مليون دولار في حين ستكون الدفعة الثانية خلال أغسطس المقبل. ونقلت صحيفة «الغد» امس عن المصادر التي فضلت عدم ذكر اسمها قولها ان «هذه المنحة ستذهب للخزينة العامة من أجل سداد جزء من عجز الموازنة العامة المتوقع بلوغه 1,8 مليار دينار».

وأشارت المصادر الى أن «المنحة السعودية هي المبلغ نفسه الذي احتوت عليه فرضيات الموازنة في بند المنح الخارجية».

وأوضحت المصادر أن «رئيس الوزراء فايز الطراونة حصل على تطمينات من مسؤولين سعوديين رفيعي المستوى خلال زيارته الأخيرة حيث أكدوا حرص المملكة السعودية على دعم الأردن ومساعدته على تجاوز أزمته الاقتصادية في ظل ارتفاع أسعار النفط ومشاكل قطاع الطاقة بعد أن انقطعت إمدادات الغاز المصري».

الجبالي يبرر تسليم حكومته للمحمودي لليبيا بأنه "يمثل خطراً أمنياً"

استقالة أول وزير من الحكومة التونسية المؤقتة احتجاجاً على استحواذ رئيس الحكومة على صلاحياته

رئيس الوزراء التونسي حمادي الجبالي خلال جلسة مساءلته حول تسليم المحمودي لليبيا (رويترز)

عواصم ـ وكالات: أعلن الوزير التونسي المكلف بالإصلاح الإداري محمد عبو استقالته من منصبه في الحكومة التونسية المؤقتة برئاسة حمادي الجبالي أمين عام حركة النهضة في تونس.

وقال عبو في مؤتمر صحافي إن السبب يعود الى عدم تمكينه من ممارسة صلاحياته.

وبرر استقالته بأنها تأتي احتجاجا على «استحواذ رئيس الحكومة على صلاحياته» في أقوى إشارة على تصدع الائتلاف الحكومي الذي تقوده حركة النهضة الاسلامية.

وقال عبو وهو الأمين العام لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية المشارك في الائتلاف الحكومي المكون من النهضة الاسلامية وحزب المؤتمر والتكتل العلماني في مؤتمر صحافي ان السبب الرئيسي للاستقالة هو أن الحكومة رفضت القيام بدور الرقابة على الإدارات ورفضت التغيير بينما «أنا أرى أن الإدارة التونسية في حاجة إلى التغيير باعتبارها مليئة بالفساد».

وأضاف عبو وهو مناضل حقوقي عرف بمعارضته الشرسة للرئيس السابق زين العابدين بن علي ان رئيس الحكومة لم يعطه الصلاحيات لإحداث الإصلاحات، مضيفا انه غير قادر على فتح ملفات الفساد الكبرى. وتأتي استقالة عبو وسط خلافات تعصف بالائتلاف الحكومي بعد احتجاج رئيس الجمهورية المنصف المرزوقي على تسليم الحكومة للبغدادي المحمودي رئيس وزراء ليبيا السابق الى بلاده دون علمه.

وتواجه الحكومة الإسلامية أكبر ضغوط منذ فوزها في الانتخابات التي جرت العام الماضي بعد تقدم 73 معارضا بطلب لسحب الثقة منها على خلفية تسليم المحمودي مما يهدد البلاد بشبح أكبر أزمة سياسية منذ قيام الثورة في 14 يناير العام الماضي.

ورفض عبو ربط استقالته بتسليم المحمودي، وقال إنها تتعلق بمحدودية صلاحياته فقط، وتتهم المعارضة حركة النهضة الاسلامية بالسعي للسيطرة على مفاصل الدولة ومنح دور هامشي لشركائها في الحكم.

وينفي مسؤولون من النهضة هذه الانتقادات ويقولون ان الحركة تتعرض لهجمات مستمرة تهدف للإطاحة بالحكومة.

وتعتبر هذه الاستقالة هي الأولى من الحكومة التونسية المؤقتة التي تشكلت في ديسمبر 2011.

على صعيد آخر، أعلن حمادي الجبالي رئيس الحكومة التونسية وأمين عام «حركة النهضة» الإسلامية أمس الأول انه اتخذ قرار تسليم البغدادي المحمودي لليبيا الأحد الماضي لأنه بات يشكل «عبئا وخطرا أمنيا على البلاد».

وجاء كلام الجبالي خلال جلسة «استثنائية» للمجلس الوطني التأسيسي لمساءلته حول تسليم المحمودي آخر رئيس وزراء في عهد معمر القذافي لليبيا رغم رفض رئيس تونس منصف المرزوقي توقيع «أمر» قانوني بتسليمه.

وقال الجبالي ان «المؤسسات الأمنية والعسكرية هي الموكول إليها تقدير سرعة التسليم» وأن «توقيع أمر التسليم هو من مشمولات (صلاحيات) رئيس الحكومة (وليس رئيس الجمهورية) حسب القانون المؤقت لتنظيم السلطات العمومية».

وأكد ان «مجالس أمنية وعسكرية» تونسية قدرت ان بقاء المحمودي في تونس «أصبح يمثل عبئا وخطرا أمنيا على البلاد وقد يضر بمصالحها الاستراتيجية».

ويأتي ذلك بعدما اندلعت أزمة غير مسبوقة في تونس بين رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية التي اتهمت الجبالي بتجاوز صلاحيات المرزوقي الذي يخوله القانون التونسي توقيع «أوامر» تسليم المطلوبين للعدالة خارج تونس.

وأوضح الجبالي أن الحكومة الليبية سلمت في 21 مارس 2012 تونس تعهدا كتابيا بمعاملة ومحاكمة المحمودي «وفق المعايير الدولية» وأن «لجنة» حقوقية تونسية زارت ليبيا أخيرا أيدت في تقرير مكتوب رفعته إلى الحكومة التونسية تسليم رئيس الوزراء الليبي السابق.

وندد منظمات حقوقية تونسية ودولية بتسليم المحمودي لليبيا وقالت إنه قد يتعرض للتعذيب أو القتل مثلما حصل مع القذافي.

وأضاف الجبالي «لا يليق بنا أن نتهم إخواننا في الحكومة الليبية بالتهاون والتقصير في احترام حقوق الإنسان».

«تشيكو اند ذي جيبسيز» في افتتاح مهرجانات بعلبك الدولية

بعلبك ـ أ.ف.ب: انطلقت مهرجانات بعلبك الدولية (شرق) مساء امس الاول بتكريم وزير السياحة اللبناني لرئيسته الفخرية، وبحفل لفرقة «تشيكو اند ذي جيبسيز» حيث امتزجت الاصوات الدافئة بألحان الفلامنكو الرومانسية.

وقبل اعتلاء فرقة تشيكو الخشبة، كرم وزير السياحة اللبناني فادي عبود رئيسة مهرجانات بعلبك الدولية الفخرية مي عريضة، التي ترأست لجنة مهرجانات بعلبك من العام 1973 الى 2012، بمنحها درعا تقديرية لعطاءاتها، متحدثا بكلمة عن انجازاتها ومسيرتها الطويلة مع لجنة مهرجانات بعلبك.

وقالت رئيسة مهرجانات بعلبك الحالية نايلة دو فريج ان «مي عريضة وهبت خمسين سنة من حياتها في خدمة هذه المهرجانات حيث أعطتها الكثير من جهدها وكدها»، من جهتها، اكدت المحتفى بها «ان مهرجانات بعلبك الدولية منذ انشائها لم تقتصر مهامها على استضافة الفنانين العالميين الكبار، بل عملت ايضا على اظهار صورة لبنان الثقافي وانفتاحه على العالم، وعلى ابراز قيمة الفنانين اللبنانيين، كما عملت ايضا على تنمية السياحة»، واعتبرت عريضة ان مهرجانات بعلبك الدولية استعادت زخمها رغم بعض المصاعب.

وانتشرت فرقة «تشيكو آند ذي جيبسيز» التي تضم 12 موسيقيا ما بين مغن وعازف على الخشبة أمام معبد باخوس يقودها عازف الغيتار والمغني تشيكو واسمه الأصلي: جلول بو شيخي، وهو من اب مغربي وأم جزائرية.

وقدمت الفرقة الغجرية المنبثقة من فرقة «جيبسي كينغز» مجموعة من اغنيات الغجر الاسبانية التي حققت جماهيرية واسعة عالميا على غرار «دجوبي دجوبا»، و«بامبوليو»، وتوجه تشيكو في بداية الحفلة الى الجمهور قائلا «أود ان نمضي هذه السهرة الاحتفالية تحت شعاري الصداقة والاخوة».

ووجهت الفرقة تحية الى المطرب الفرنسي شارل ازنافور مقدمة له بالاسبانية «لا ماما» و «لا بوهيميا»، وكان تشيكو ما بين اغنية واخرى يقول بالاسبانية «يحيا الفن».

ويستضيف مهرجان بعلبك هذه السنة ايضا الفنان الايطالي زوكيرو الذي يغني للمرة الاولى في لبنان في الخامس من يوليو على مدرجات معبد باخوس، ومن الفنانين العرب يطل على جمهور بعلبك المطرب التونسي صابر الرباعي في السابع من يوليو.

وزير السياحة فادي عبود مكرما رئيسة مهرجانات بعلبك الفخرية السابقة مي عريضة بحضور نايلة دوفريج (محمود الطويل)

الحزب الحاكم في السودان يقلل من أهمية الاحتجاجات ويصفها بالمخالفة للقانون

عواصم ـ وكالات: قلل حزب «المؤتمر الوطني» الحاكم في السودان أمس من أهمية الاحتجاجات التي تشهدها البلاد ضد الاجراءات التقشفية للحكومة ووصفها بأنها مخالفة للقانون.

وقال أمين المنظمات في الحزب عمار باشري في تصريح صحافي «ان الذين يخرجون مجموعات متفرقة يحاولون تضليل المواطنين»، مؤكدا أن «الأوضاع في البلاد مستقرة، وان ما يحدث من مناوشات من بعض الأحزاب المعارضة خارج نطاق القانون».

وتأتي هذه التصريحات بعدما دخلت حركة الاحتجاجات أسبوعها الثالث بعد أن بدأت بتظاهرات طلابية ضد إجراءات تقشفية أعلنتها الحكومة تتضمن زيادة الضرائب ورفع الدعم عن المحروقات وإعادة هيكلة الدولة لإنقاذ الاقتصاد السوداني من الانهيار.

وتطورت حركة الاحتجاجات في بعض المناطق في العاصمة الخرطوم يوم أمس الأول للمطالبة بإسقاط نظام البشير الذي احتفل أمس بالذكرى الـ 23 لتسلمه السلطة.

وقالت الشرطة السودانية في بيان لها إنها احتوت يوم أمس الأول التظاهرات المحدودة باستخدام أدنى مقدار من القوة المدنية الأمر الذي حال دون وقوع أية خسائر في الأرواح أو إصابات فيما تم القبض على بعض من وصفتهم الشرطة بـ «مثيري الشغب» وسيتم تقديمهم للمحاكمة.

من جانبها، أعربت المفوضة السامية للشؤون الخارجية والأمن لدى الاتحاد الأوروبي كاترين آشتون أمس عن أسفها إزاء استخدام العنف المفرط من جانب قوات الأمن السودانية ضد المظاهرات التي شهدتها أخيرا الخرطوم ومدن أخرى على مدار الأسبوع الماضي.

ودعت آشتون ـ في بيان لها أمس ـ إلى ضرورة الإفراج الفوري عن المتظاهرين السلميين الذين تم احتجازهم، فيما ناشدت قوات الأمن السودانية ضبط النفس وتجنب استخدام القوة في الرد على المظاهرات السلمية.

وقالت المسؤولة الأوروبية إن القلق بات يساورها إزاء تزايد الرقابة وفرض القيود على وسائل الإعلام وعلى المعارضة السياسية في السودان، بما في ذلك اعتقال عدد من الصحافيين والنشطاء السياسيين.

وحثت آشتون حكومة السودان على احترام حقوق مواطنيها في حرية التعبير والتجمع، مشددة على ضرورة إقامة حوار وطني شامل وموسع لتلبية احتياجات وتطلعات جميع المواطنين السودانيين.